الأمم المتحدة

A/C.4/72/SR.6*

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
8 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد رامیرز کارینو ..... (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

البند ٥٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (*تابع*)**

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (*تابع*)**

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*تابع*)**

البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (*تابع*)**

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (*تابع*)**

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨.

** بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17657X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٨ من جدول الأعمال:المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (*تابع*) (A/72/23) (الفصلان الخامس والثالث عشر)، و (A/72/62)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (*تابع*) (A/72/23) (الفصلان السادس والثالث عشر)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*تابع*) (A/72/23) (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/72/69)

البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (*تابع*) (A/72/66) و (A/72/66/Add.1)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال*) (*تابع*) (A/72/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر) و A/72/74 و (A/72/346)

١ - **السيد كابابيدو** (توغو):قال إن الحل الواقعي الوحيد لتحقيق السلام في الصحراء الغربية هو من خلال المفاوضات. والمقترح المغربي بشأن منح درجة عالية من الحكم الذاتي للإقليم مقترح بناء إذ أنه يحقق توازنا بين توقعات الطرفين، ويفي بمتطلبات تقرير المصير والقانون الدولي، كما يشهد برغبة المغرب في التعاون مع الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود للتوصل إلى حل سياسي للنزاع من خلال التفاوض، يكون مقبولا لدى الطرفين. وأضاف قائلا إن الجهود الإنمائية التي يقوم بها المغرب في الصحراء الغربية ينبغي تحيتها، كما ينبغي تحية الإجراء السلس للانتخابات البلدية، عام ٢٠١٥، في الصحراء الغربية، والتي تمت في جو من السلام والهدوء جدير بالإشادة.

٢ - وقال إن العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة والطرفين ينبغي أن تحترم دعوة مجلس الأمن لإبداء الواقعية والتحلي بروح التنازل. وذكر أن المغرب كان متعاونا في دعمه لتسهيل مهمة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية المعين حديثا، في إطار المعايير التي دأب على وضعها مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٧.

٣ - واستطرد قائلا إن الاعتبارات الإنسانية تقتضي السماح بإجراء تعداد للاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف في الجزائر، على النحو الذي أوصت به مرارا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكذلك مجلس الأمن والأمين العام.

٤ - وأردف قائلا بأن النزاع في الصحراء الغربية يجب إيجاد حل له باعتباره مسألة عاجلة. ونبه إلى أن الآثار المدمرة لذلك النزاع لا يقتصر ضررها على الشعب الصحراوي وحده، بل تمتد أيضا إلى الآفاق المرتقبة للتعاون الإقليمي. وحذّر من أن الأعمال التي يقوم بها المتطرفون والإرهابيون في النطاق الأوسع لمنطقة الساحل والصحراء يمكن أن تعرّض السلام والاستقرار في الإقليم لمزيد من الخطر، وأنها مبعث جدي للقلق. وأضاف قائلا بأن الأمين العام، علاوة على ما سبق، كان محقا فيما ذهب إليه في تقريره S/2017/307 بأن التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية رهن بتحسن العلاقات بين المغرب والجزائر. واختتم بالقول إن توغو تحث الحكومتين على انتهاج سبيل الحوار بغية الدفع قدما بالتوصل إلى تسوية سليمة.

٥ - **السيد هاسيغاوا** (بيرو): قال إن بيرو، باعتبارها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تلتزم التزاما قاطعا بالقضاء على الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر المتبقية من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خلال العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وأضاف أن العملية تحتاج في جوهرها لعاملين أساسيين كي تحقق النجاح، وهما: وجود رغبة سياسية حاسمة، ونهج يأخذ كل حالة على حدة، بما يتلاءم مع الظروف الخاصة بكل إقليم. ومن ثم، ينبغي أن يخضع كل إقليم لعملية تقييم مستمرة، كما ينبغي للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار) أن تحافظ على الاتصال المباشر مع الطرفين، بغية الوصول إلى حلول ممكنة تفضي إلى إنهاء الاستعمار. واستطرد قائلا إن الدول القائمة بالإدارة ينبغي لها التعاون بشكل وثيق مع اللجنة الخاصة، وأن عليها تبذل كل ما هو ضروري لتسريع وتيرة إنهاء الاستعمار، وتسهيل استدامة النمو في الأقاليم غير المستقلة.

٦ - وأشار إلى أن من المسائل الجديرة بالاهتمام بوجه خاص حالة جزر مالفيناس، حيث تحول الظروف التاريخية والقانونية دون إمكانية ممارسة حق تقرير المصير. وذكر أن بيرو قد دعمت بصفة متسقة الحقوق السيادية الشرعية لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (الدورة العشرون) الذي اعتمد منذ خمسين عاما. وقال إن المفاوضات هي السبيل الوحيدة لإيجاد حل لتلك المسألة، مضيفا أنه ينبغي للأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن بغية التوصل إلى حل سلمي وبنّاء ومستدام للنزاع. ونوه بأن حكومتي الدولتين بذلتا جهودا هي موضع ترحيب لتحسين علاقاتهما الثنائية. ويتعين عليهما في الوقت نفسه، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الامتناع عن اتخاذ أية قرارات قد تعني إدخال تعديلات أحادية على الوضع الحالي للجزر.

٧ - **السيدة نغييما ندونغ** (غابون): قالت إنه مع اقتراب حلول نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار خلال ما يربو قليلا عن سنتين، فقد آن الأوان لتسريع وتيرة إنهاء الاستعمار وإعادة التفكير في الطرائق المستخدمة خلال الثلاثين عاما السابقة. وأضافت أن الحوار الجاري، والتزام وتعاون جميع الأطراف صاحبة المصلحة، عوامل حاسمة الأهمية، وأعربت عن إعادة تأكيد حكومة بلادها لدعمها للعملية السياسية قيد التنفيذ في الصحراء الغربية تحت رعاية الأمين العام، وللمهمة التيسيرية التي يضطلع بها مبعوثه الشخصي. واستطردت قائلة إن الوضع الأمني في كامل المنطقة، الذي يمكن بسهولة أن يتفاقم بسبب النزاع في الصحراء الغربية، عرضة للخطر. ومن الضروري بذل الجهود لتنشيط المفاوضات.

٨ - وقالت، إن غابون ترحب، من ثم، بمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب إذ أنها تتيح آفاقا ذات مصداقية ومتينة لوضع حد للمأزق الحالي، والتوصل إلى اتفاق نهائي. وأضافت أن المغرب جدير بالثناء لما يبذله من جهود متواصلة للدفع قدما بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الصحراء، وللنجاح الذي حققه في إجراء انتخابات على مستوى المقاطعات والإقليم شارك فيها الشعب الصحراوي.

٩ - وأعربت عن ضرورة تضافر جهود جميع البلدان في المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكي يتسنى الحد من خطر زعزعة الاستقرار الذي تسببه الأنشطة الإرهابية، لا سيما في منطقة الساحل.

١٠ - **السيد بارو** (السنغال): قال إن الطبيعة المتغيرة لمسألة الصحراء الغربية ينبغي أن ينظر إليها في ضوء مبادرة الحكم الذاتي التي قدمتها الحكومة المغربية بحسن نية عام ٢٠٠٧.

ولقد اعتبرها مجلس الأمن نفسه وسيلة جادة وذات مصداقية للدفع بالمفاوضات قدما. وأردف قائلا إن السنغال مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن ذلك المقترح يتيح إطارا مناسبا لحل النزاع الذي استمر عقودا، وتهيب السنغال بالدول المجاورة أن تقدم مساهماتها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق حل نهائي. وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧) قد وضع ترابطا بين التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع من خلال التفاوض وبين الزخم الجديد الممنوح للتعاون بين دول اتحاد المغرب العربي.

١١ - ومضى قائلا إن المنافع المحتملة التي ستجنى من حل النزاع لا يمكن تقديرها، وذلك ليس فقط من حيث التعاون والتنمية، بل أيضا كوسيلة للتصدي للتحديات الهائلة التي يشكلها الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر، والهجرة غير المنظمة، التي تجابهها المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والعالم، وأضاف أن من شأن التوصل إلى حل سياسي عبر التفاوض يستند إلى المبادرة المغربية أن يساعد أيضا في التعامل مع مسألة اللاجئين في مخيمات تندوف، تماشيا مع متطلبات القانون الدولي الإنساني.

١٢ - واستطرد قائلا إنه ما من شك في أن المغرب قد حقق تقدما ملحوظا في منطقة الصحراء نفسها، في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولقد تمكن شعب الصحراء المغربية لأول مرة من انتخاب ممثليه المحليين والوطنيين، وقد أطلق المغرب نموذجا إنمائيا جديدا في المقاطعات الجنوبية في عام ٢٠١٥. وأردف بالقول إنه مما يبعث على التشجيع تأكيد المغرب مجددا عن دعمه للعملية السياسية الجارية برعاية الأمم المتحدة التي تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي من خلال التفاوض يحظى بالقبول المتبادل للنزاع الإقليمي على الصحراء، وذلك على النحو الذي أوصى به مجلس الأمن في قراراته الإثنتي عشرة المتخذة منذ عام ٢٠٠٧.

١٣ - **السيد لابوج** (فرنسا): قال إن حكومة بلاده ستواصل تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة. وإن مساهمتها باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة في وثيقة العمل المتعلقة بالإقليم، وذلك بتوفير المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، قد تم تقديمها إلى اللجنة الخاصة في شباط/فبراير. وأضاف أن بعثة خبراء تابعة للأمم المتحدة زارت نوميّا بطلب من فرنسا لمراقبة تنقيح قائمة الناخبين الخاصة على مستوى المقاطعات وقائمة الناخبين الخاصة لإجراء الاستفتاء، وقد ساهم وجود هذه البعثة في استتباب جو من الهدوء. واستطرد مشيرا إلى أن السلطات الفرنسية قد نظرت في تقرير بعثة الخبراء، وأنها تسعى إلى تنفيذ توصيات الأمم المتحدة.

١٤ - وقال إن طلبا رسميا سيقدم لتجديد البعثة في عام ٢٠١٨. وبيّن أن التوصل إلى اتفاق سياسي في الأسابيع القادمة بشأن التسجيل التلقائي على قوائم الناخبين سيتطلب فترات استعراض أطول للقوائم مما كان عليه الحال في السنوات السابقة، وكذلك حضور أفرقة الأمم المتحدة لفترات أطول.

١٥ - وأعرب عن بقاء حكومته شريكا يقظ الضمير، يهمه رفاه كاليدونيا الجديدة. وأضاف أنها تواصل الاستثمار بشكل ملحوظ في تنمية الإقليم، وضمان ممارسة السلطات المحلية لصلاحياتها بشكل شرعي، مع إيلاء الاحترام الواجب للأعراف الثقافية لشعب الكاناك. وذكر أن ما يشغل بال الحكومة هو التوصل إلى موقف موحد بشأن المسائل الحساسة بغية التوصل إلى صياغة مصير مشترك.

١٦ - واستطرد قائلا إن اتفاق نوميّا، الذي أصبح قانونا في عام ١٩٩٩ ينص على توزيع الاختصاصات بين حكومة فرنسا وكاليدونيا الجديدة. ويتم نقل السلطات بشكل لا رجعة فيه إلى

كاليدونيا الجديدة، بالإضافة إلى تقديم الدولة للتعويض للوسائل الإنسانية والمادية والمالية الضرورية اللازمة لممارسة هذه السلطات. وبيّن أن سلطات كاليدونيا الجديدة تمارس، بموجب هذا الاتفاق، السيادة على الشؤون الخارجية. وقال إن قادة منطقة المحيط قد انتخبوا الإقليم بالإجماع عضوا كامل الأهلية في منتدى جزر المحيط الهادئ.

١٧ - وأردف قائلا إن الإقليم يتمتع بحكم ذاتي حقيقي وفعال. وأعرب عن التزام حكومة بلاده القاطع بمساعدة كاليدونيا الجديدة على المضي قدما نحو الخيارات التي ستقوم بها في عام ٢٠١٨، والتعاون بشكل شفاف ومثمر بشأن هذه المسألة. واختتم بالقول إن مسألة حضور مراقبين في عملية الاستفتاء على تقرير المصير سينظر فيها بعناية.

١٨ - **السيد زايامان** (جنوب أفريقيا): قال إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يزال لزاما عليها الاستجابة لمحنة أولئك الذين ينشدون إنهاء الاستعمار، ونيل الاستقلال، وإقامة الدولة، والتمتع بحقوق الإنسان، ولا يمكن إطلاقا وصف التطلع إلى تحقيق المصير بالأمر غير المعقول، إذ أن هذا التطلع أمر قد طالبت به كل أمة، عند منعطف ما في تاريخها، من أولئك الذين حرموها من ذلك الحق الأساسي.

١٩ - ومضى قائلا إن شعب الصحراء الغربية قد انتظر لعقود ممارسة حق تقرير المصير. وأضاف أن وجود مخيمات للاجئين يقيم فيها أشخاص تجاوزوا سن الأربعين لم يذوقوا قط أي طعم للحرية هو إدانة قوية للمجتمع الدولي. وأشار إلى أن قيام الأمين العام بإعادة إطلاق العملية التفاوضية في عام ٢٠١٧، بدينامية جديدة وروح جديدة، أمر يبعث على التشجيع. وأردف قائلا إن المبعوث الشخصي للأمين العام المعين حديثا يجب أن يحظى بكل ما يطلبه من دعم لكي يتسنى تحقيق حل دائم وسلمي يحترم بشكل كامل حق تقرير المصير غير القابل للتصرف لشعب الصحراء الغربية.

٢٠ - وأعرب عن بقاء الاتحاد الأفريقي ملتزما بقوة بإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، مضيفا أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد اتخذ قرارا في عام ٢٠١٥ يدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى تحديد موعد لإجراء الاستفتاء على تقرير المصير. ولا ينبغي لهذه المسألة أن تكون موضع نقاش.

٢١ - **السيدة كبونغو** (جمهورية أفريقيا الوسطى): قالت، في معرض تنديدها باستمرار الاستعمار كظاهرة عفا عليها الزمن في أوائل القرن الحادي والعشرين، إن النزاع الإقليمي في المنطقة المغاربية ظل يواجه مأزقا طوال اثنين وأربعين عاما بسبب المواقف المتعنتة لأطراف رئيسية معينة. وقد باءت جميع الجهود المقترحة لحل الأزمة من طرف الأمم المتحدة والمغرب بالفشل بسبب المناورات والعوائق والتراجعات من جانب الأطراف الأخرى. ومن ثم، أوصى مجلس الأمن بأن التفاوض بشأن حل سياسي مقبول لدى الجميع هو الوسيلة الوحيدة لحل المسألة، وينبغي اعتماده باعتباره الخيار الواقعي الوحيد.

٢٢ - ومضت قائلة، إنه بموجب اتفاق مدريد، فإن منطقة الصحراء قد اعترف بها، تاريخيا، باعتبارها تشكل جزءا من أراضي المغرب. وقد استثمر المغرب بشكل كبير في تنمية الإقليم، وقد تم من خلال الانتخابات التشريعية والمحلية التي تلت ذلك، والتي وصفها المراقبون الدوليون أنها انتخابات حرة وديمقراطية، تعيين نساء ورجال صحراويين محليين لتسنم رئاسة مؤسسات في الإقليم.

٢٣ - وأعربت عن دعم جمهورية أفريقيا الوسطى للعملية التفاوضية التي أطلقت تحت رعاية الأمم المتحدة، استنادا إلى مبادرة الحكم الذاتي المغربية، مضيفة أن على جميع الأطراف في النزاع الاتسام بالواقعية والاستعداد للقبول بحلول وسط. وقالت إن من شأن إيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وبقية مناطق أفريقيا.

٢٤ - وذكرت أن أزمة غير مسبوقة شهدتها بلادها قد تسببت في تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص داخل وخارج أراضيها. وأردفت بالقول بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تؤيد تأييدا كاملا قرارات الأمم المتحدة التي تسعى إلى ضمان ظروف معيشية أفضل للاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وبينت أن حكومة بلادها، اعترافا منها بما للإنسان من كرامة وحرمة، على النحو المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتبار ذلك هو الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع بشري، وللسلام والعدل في العالم، قد ضمنت هذه القيم في تشريعاتها وفي دستور عام ٢٠١٦.

٢٥ - واستطردت قائلة إن حكومة بلادها تدين بشدة أي نوع من الاتجار بالبشر، وإنها تعتزم اتخاذ إجراءات ضد الشبكات التي تتعامل في الاتجار بالبشر، لا سيما بالمهاجرين، وبالمخدرات أو الأسلحة الخفيفة، وتخطط لاتخاذ تدابير حماية محددة للضحايا، ووضع خطة عمل وطنية لمكافحة جميع أشكال الاتجار.

٢٦ - **السيد هاوكي** (نيوزيلندا): قال إن علاقة بلاده مع توكيلاو تقوم على أساس الشراكة. وقد استرشدت نيوزيلندا في عملها الوثيق مع قيادة وشعب الإقليم، بوتيرة الخطوات التي يقطعها شعب توكيلاو وهو يتقدم نحو مستقبل يصنعه بمحض اختياره. وأشار إلى أن أحدث استفتاءين أجريا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لم يحظيا بالأغلبية المطلوبة لتصبح توكيلاو دولة تتمتع بالحكم الذاتي ذات ارتباط حر مع نيوزيلندا.

٢٧ - واستطرد قائلا إن الإقليم يطور أسلوبه الخاص في الحكم، وهو أسلوب يمزج بين نمط القيادة التقليدية ذات القاعدة القروية والمؤسسات السياسية الوطنية. وبيّن أن من بين التطورات الإيجابية العديدة التي شهدتها الآونة القريبة إنشاء لجنة الخدمة العامة وحدوث تحسن في جودة إدارتها المالية العامة، وإنشاء وكالة إدارة مصائد الأسماك، لإدارة الموارد البحرية. وفضلا عن ذلك، أنشأت توكيلاو ملفها الدولي عن تغير المناخ، وحضرت اجتماعات متعددة الأطراف لإبراز آثار تغير المناخ على بلدان المحيط الهادئ الصغيرة. وأعرب عن دعم نيوزيلندا لهذه التطورات واعتزامها مواصلة تمويل ميزانية توكيلاو والاستثمار في تحسين هياكلها السياسية وخدماتها العامة، ودعم الإقليم في تحسين أساليب حوكمته، وذلك انطلاقا من التزامها بتحسين جودة حياة مواطنيها في أكثر المناطق بعدا.

٢٨ - وأردف قائلا إنه في الوقت الذي تناط فيه مهام بحكم القانون تجاه توكيلاو بكل من مدير توكيلاو التابع لنيوزيلندا، ووزير الخارجية، فإن قادة توكيلاو، في واقع الممارسة، هم الذين يقومون بهذه المهام، ويتخذون القرارات المتعلقة بشعب الإقليم، على أساس يومي. وتطلبت هذه الوضعية المعقدة وجود قنوات اتصال واضحة ومفتوحة ومكنت نيوزيلندا من أن ترسم مسار طبيعة علاقتها الفريدة والمتطورة مع توكيلاو.

٢٩ - **السيد دو ريغو** (بنن): قال إن الجهود التي يبذلها الأمين العام لإطلاق حوار صريح وبنّاء بين أطراف النزاع في الصحراء الغربية، مقترنة بتعيين مبعوثه الشخصي، سيكون لها دور فعال في الدفع قدما بالوصول إلى حل سياسي للمسألة من خلال التفاوض، ويكون مقبولا لدى الجميع. وأعرب عن رغبة بلاده القوية في تحقيق نتائج إيجابية لمصلحة الاستقرار في المنطقة المغاربية. ومضى قائلا إن العملية السياسية يجب أن تُمنح الأولوية،ويتعين دعم أية مبادرة تصدر عن مجلس الأمن لوضع جدول زمني وبارامترات ملموسة للدخول في مفاوضات ذات مصداقية. وأضاف أن بنن تواصل تأييدها لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، التي ينبغي أن تشكل الأساس للعملية السياسية، وأن تكون الإطار الوحيد لحل وسط للنزاع الإقليمي. بيد أنه لا يمكن لأية مبادرة أن تنجح بدون التزام الأطراف الذين ينبغي لهم، متحلين بروح التنازل، التماس حلول عادلة ومقبولة من الجميع، تفضي إلى سلام دائم وتسوية نهائية للمسألة.

٣٠ - **السيد توبونيوا** (تونغا): قال إن أية تسوية وسطية يتم التوصل إليها بفضل العملية السياسية موضع الترحيب التي يقودها الأمين العام لتحقيق تسوية مقبولة لنزاع الصحراء الغربية يجب أن تكون واقعية وعادلة ومتسقة مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأردف قائلا إن المبعوث الشخصي المعين حديثا للأمين العام سيكون له دور حاسم في الوصول بالمسألة إلى نهاية ودية. وعلى جميع البلدان، سواء أكانت ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، أن تقوم بدورها، تحت قيادة اللجنة، في إيجاد حل يحسن حالة حقوق الإنسان، ويدفع قدما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الصحراء الغربية.

٣١ - **السيد الحمادي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن حل النزاعات سياسيا من شأنه أن يعيد الاستقرار والأمن على الصعد الإقليمية والعالمية، لا سيما في ضوء الانتشار العنيف المتزايد للإرهاب والتطرف. وأردف قائلا، إن العملية السياسية الجارية في الصحراء الغربية، تحت رعاية الأمين العام شخصيا، وبتسهيل من مبعوثه الشخصي، تهدف إلى التوصل إلى حل من خلال التفاوض، يكون عادلا ودائما ومقبولا لدى جميع الأطراف المعنية، ويحترم البارامترات التي دأب على وضعها مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٧. وإدراكا من المجلس لإمكانية هذا الحل، فقد دعا جميع الأطراف إلى التحلي بالواقعية، والحفاظ على روح التنازل.

٣٢ - وأعرب عن تمسك اتحاد الإمارات العربية بموقفه المبدئي المتمثل في وجوب الحفاظ على السيادة الإقليمية لمملكة المغرب. وأضاف أن اتحاد الإمارات العربية بدعم مبادرة المملكة المتعلقة بالحكم الذاتي، التي يصفها مجلس الأمن في قراراته منذ عام ٢٠٠٧ باعتبارها مبادرة جادة وذات مصداقية، تمهد الطريق نحو التسوية. ونوّه بقيام المغرب خلال هذه الفترة بجهود قيّمة لضمان تنمية إقليم الصحراء، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هناك، لا سيما من خلال إطلاق نموذج إنمائي جديد للمقاطعات الجنوبية؛ وقد قام المغرب بمبادرات في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأردف قائلا إنه من الجدير بالثناء أن المواطنين الصحراويين قد شاركوا في الانتخابات البرلمانية الوطنية والمحلية، في جو اتسم بالديمقراطية والحرية، والشفافية، والهدوء.

٣٣ - واختتم بالقول بأن التعاون بين أعضاء اتحاد المغرب العربي أمر مهم، ومن شأنه ضمان الاستقرار والأمن في كامل منطقة الساحل والصحراء.

٣٤ - **السيدة سيراتو** (هندوراس): قالت، مبرزة للعمل القيّم الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار طوال ما يربو على خمسين عاما من نظرها في مسألة جزر مالفيناس، ومعربة عن تقديرها أيضا لعمل اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، إن جمهورية الأرجنتين تتمتع بحقوق سيادية على هذه الجزر، والتي هي حاليا خاضعة للاحتلال. واستطردت قائلة إن المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام، والعمل الذي قامت به الجمعية العامة للدفع قدما بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، جديرة بالتقدير، بيد أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك لهدف.

٣٥ - وأشارت إلى أن هندوراس قد أكدت للأرجنتين، في عدة مناسبات، عن تأييدها، وذلك في سياق عضويتها في المنظمات والآليات والمنتديات الدولية، التي تعترف جميعها بسيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد دعت أمريكا اللاتينية بأسرها، وهي تقف إلى جانب الأرجنتين، الى حل سريع سلمي ودائم للنزاع. وأعربت عن التزام أعضاء جماعة أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، فضلا عن ذلك، بتخليص كامل الإقليم من الاستعمار.

٣٦- **السيد دياس أورتيغا** (المكسيك): قال إن عملية إنهاء الاستعمار كانت من أعظم مساهمات الأمم المتحدة في المشهد

الجيوسياسي منذ الحرب العالمية الثانية. وأردف قائلا إن حوالي ٨٠ إقليما قد تمكن من تحقيق الاستقلال، وتقرير مصيره السياسي الخاص، وقد انخرطت هذه الأقاليم في عضوية المنظمة باعتبارها دولا ذات سيادة.

٣٧ - واستدرك بالقول بأن الاستعمار، مع ذلك، لا يمكن حتى الآن اعتباره أمرا من الماضي، لأن بعض الأقاليم لا تزال غير قادرة على ممارسة حقها في تقرير المصير. وتقع على كاهل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين مسؤولية تحديد كيفية التنفيذ الكامل لروح ونص إعلان إنهاء الاستعمار، وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، والتمسك بمبادئ الميثاق. واختتم قائلا إن المكسيك تأمل في أن يتوج عمل اللجنة بمقترحات بناءة تبيّن دعم المجتمع الدولي لحل المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار من خلال السبل السلمية.

٣٨ - وقال إن المكسيك تجدد دعمها للجهود المبذولة لإيجاد حل سلمي وعادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ولإجراء استفتاء يشمل جميع الخيارات لمستقبل الشعب الصحراوي، وتقبل به جميع الأطراف المعنية. وأعرب، فضلا عن ذلك، عن دعم المكسيك لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للصحراء الغربية الرامية إلى إعادة الأطراف إلى مائدة المفاوضات. وأشار إلى أنه يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان تمكن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربة من إنجاز الولاية المنوطة بها بشكل فعال، والاستجابة للظروف المتغيرة على الأرض.

٣٩ - وأضاف قائلا، إن المكسيك ترغب في الإعراب مجددا عن موقفها فيما يتعلق بالحقوق القانونية والتاريخية للأرجنتين في النزاع السيادي على جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وأردف قائلا، إنه ينبغي للأرجنتين والمملكة المتحدة، على أساس من قيمها المشتركة وغيرها من الروابط، مواصلة السعي إلى التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع. واختتم حديثه بدعوة المكسيك للطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أيه إجراءات أحادية تنتهك القرارات ذات الصلة، وإلى الإفادة من المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام.

٤٠ - **السيد كونجول** (موريشيوس): قال إن معاناة شعب الصحراء الغربية قد طال أمدها. ولقد سجلت حالات وفاة عديدة في الإقليم في الآونة الأخيرة، وقد يترتب على أي اشتعال للأوضاع هناك آثار مباشرة على كامل المنطقة المغاربية. واستطرد قائلا إنه يجب ألا يسمح بتصعيد الوضع ليتحول إلى العنف،- ويتعين احترام وقف إطلاق النار. وإن إيجاد حل سريع للنزاع أمر ضروري، وذلك ليس فقط لأولئك المعنيين بشكل مباشر، بل أيضا للدول المجاورة، إذ أن هذا النزاع يقف عائقا في وجه التكامل الاقتصادي لشمال أفريقيا. وأشار إلى أن الأمين العام قد اقترح إعادة إطلاق المفاوضات بين أطراف النزاع تحت توجيه مجلس الأمن، داخل إطار يشمل اتفاقا بشأن طبيعة وشكل ممارسة تقرير المصير. وأردف قائلا إن جميع الأطراف المعنية ينبغي لها التفاوض بحسن نية للتوصل إلى حل سياسي مقبول لدى الجميع، ينص على تقرير المصير. وأضاف أن الاتحاد الأفريقي، الذي عين هو أيضا مبعوثا خاصا للصحراء الغربية، تمت ترقيته فيما بعد إلى ممثل سام، قد اتخذ موقفا يتمثل في أن على الجمعية العامة تحديد موعد للاستفتاء، تقع مهمة تنظيمية ضمن الواجبات المقررة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٤١ - ومضى قائلا إنه لن يتم إحراز أي تقدم حقيقي في مجال إنهاء الاستعمار ما لم تلزم السلطات القائمة بالإدارة أنفسها بشكل صادق باحترام إرادة أولئك الذين يعيشون تحت حكمها الاستعماري، وحتى يتحقق ذلك الالتزام. وينبغي للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، من جانبها، مواصلة

عملها، على أساس كل حالة على حدة، آخذه في الاعتبار خصوصيات كل إقليم غير مستقل. وأردف بالقول بأن من شأن بناء القدرات، وتوفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام في الأقاليم، تمكينها من أن تصبح مستقلة ومزدهرة بشكل كامل، ومن ثم يتسنى لها المساهمة في رفاه شعوبها، وفي سلام واستقرار ورخاء العالم.

٤٢ - وقال إن الجمعية العامة، بطلبها في قرارها ٢٩٢/٧١، فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥، والذي يشكل مسألة في انتظار البت من مسائل إنهاء الاستعمار، قد أكدت على اعتزامها الاضطلاع بمهامها بموجب إعلان إنهاء الاستعمار. وأردف قائلا إن على جميع الدول تقديم مراسلات الجولة الأولى إلى المحكمة بحلول الأجل النهائي المحدد لأوائل عام ٢٠١٨ ، وحضور جلسات الاستماع الشفوية اللاحقة، إظهارا لدعمها لإنهاء استعمار موريشيوس. واختتم بالقول إن على الجميع باعتبارهم أصحاب مصلحة السعي إلى ضمان أن يكون العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار هو العقد الأخير الذي تحتاج فيه اللجنة إلى النظر في هذه المسألة.

٤٣ - **السيد شنغ لي** (الصين): قال إن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي ميراث تاريخي للاستعمار الغربي. وأضاف أن تمكين شعوب هذه الأقاليم من ممارسة حق تقرير المصير أمر يمتثل لميثاق الأمم المتحدة. ويفضي إلى تحقيق السلام التنمية في العالم. وأردف قائلا إنه على امتداد السبعين عاما الماضية، ناضلت بلدن في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية دون هوادة لنزع نير الاستعمار والعدوان الغربيين، ولتحقيق الاستقلال. ولقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور مهم في العملية من خلال إقرارها لإعلان إنهاء الاستعمار، وإنشاء اللجنة الخاصة. بيد أن الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي تنطوي على مسائل معقدة، وثمة الكثير الذي لا يزال بحاجة إلى إنجاز.

٤٤ - وأعرب عن دعم الصين للمطلب السيادي للأرجنتين في جزر مالفيناس. وأردف قائلا إنه يتعين في هذه الأثناء على الأطراف المعنية أن تتصرف بما يتفق مع الميثاق، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأن تنخرط سلميا في الحوار والمفاوضات، وتعمل على إيجاد حلول سياسية تكون عادلة ودائمة ومقبولة من الجميع.

٤٥ - واختتم بالقول بأن الصين، باعتبارها مشاركا نشطا في عمل اللجنة، تقف على استعداد للتعاون في الدفع قدما بأهداف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٤٦ - **السيد تياري** (بوركينا فاسو): قال، مجددا التأكيد على تضامن بلاده مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والتطلعات المشروعة لهذه الشعوب في تقرير مصيرها، إن دور الأمم المتحدة في الدفع قدما بتقرير المصير لما يربو على ١٠٠ دولة، بما فيها بلاده، كان له الأهمية القصوى. ومن الضروري متابعة ذلك العمل الذي يتطلب التزاما جماعيا من المجتمع الدولي حتى لا يبقى أي شعب من الشعوب محروما من ذلك الحق غير القابل للتصرف.

٤٧ - وأردف قائلا إنه فيما يخص الصحراء الغربية، فأن بوركينا فاسو قد أيدت مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب، مشيرا إلى أن مجلس الأمن قد وصف جهود المغرب لحل النزاع بأنها جهود جادة وذات مصداقية. والمقترح المغربي يفي بمبدأ تقرير المصير لأنه يأخذ في الاعتبار خصوصيات الإقليم. وأضاف قائلا إن النزاع هو نزاع إقليمي، ومن ثم فإن الحل السياسي يعتمد على تعاون الدول في المنطقة. ومن شأن توصل هذه الدول إلى حل الخلاف بشأن الصحراء الغربية تمكينها من ضم جهودها في مكافحة مشكلة انعدام الأمن الإقليمية التي تزداد سوءا. وأعرب عن الأمل في أن المبعوث الخاص للأمين العام سيتمكن قريبا من إقناع جميع الأطراف في النزاع بالحاجة الملحة للوصول إلى حل وسط.

٤٨ - وأشار إلى أن الشعب الصحراوي، في هذه الأثناء يستفيد من أوجه التحسن العديدة الاجتماعية والاقتصادية التي أدخلها المغرب، مثل خطة الاستثمار الضخمة التي يتم تنفيذها لدعم التنمية في منطقة الصحراء، ويجري إدماج الصحراويين في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد.

٤٩ - **السيد عبدوالله** (نيجيريا): قال إن جميع الخيارات المتاحة يجب استكشافها لتسريع وتيرة تقرير المصير، وذلك للأقاليم المحتلة وتلك الخاضعة لسيطرة الدول القائمة بالإدارة، على حد سواء. وفي الوقت الذي تنشأ فيه نزاعات جديدة، يجب ألا يطوي النسيان النزاعات القديمة التي بقيت دون حل. وأردف قائلا، لا تزال معاناة الشعب الفلسطيني وحصار غزة مستمرين. ولا تزال الصحراء الغربية إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بعد انقضاء حوالي ٤٠ عاما على إصدار محكمة العدل الدولية لفتواها بشأن المسألة، واتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٧/٣٤. وأضاف قائلا إنه من المؤسف أن المفاوضات لم يسفر عنها خلال هذه الفترة أية نتائج ملحوظة. ولذا، فإن مسألة حصول الشعب الفلسطيني على وطن، ومطلب إجراء استفتاء حر ومحايد على تقرير المصير للشعب الصحراوي، لا يزالان من بين المهام الأكثر إلحاحا على جدول أعمال الأمم المتحدة.

٥٠ - ومضى قائلا إن الوصول إلى تسوية سياسية حقيقية في الصحراء الغربية يظل الخيار الأفضل، بيد أنه من الضروري توفر الالتزام برسم مسار واضح نحو السلام. وإن وجود درجة عالية من التعاون من جانب الأمم المتحدة أمر حاسم الأهمية، لا سيما إذا ما أُخذ في الاعتبار الأثر المحتمل للنزاع على الاستقرار الإقليمي وسط تزايد مخاطر التطرف العنيف. وأضاف قائلا، إن على الأمم المتحدة، فضلا عن ذلك، تحديد موعد لإجراء الاستفتاء لأن الإخفاق في إجراء ذلك الاستفتاء، وهو الغرض الذي أُنشأت من أجله بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، واستحقاق للشعب، قد ظل طويلا أمرا يشين نزاهة الأمم المتحدة. واستطرد يقول بأن تمكين فلسطين والصحراء الغربية كليهما من تقرير مستقبلهما، بعد سنوات من المعاناة، أمر يتسق مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتعلق بتأمين الوصول إلى العدالة للجميع. ويتعين على اللجنة أن تؤكد للعالم ضرورة تحمل مسؤولياته تجاه الوقوف مع العدالة لشعبي فلسطين والصحراء الغربية، وجميع الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥١ - **السيد داكوستا** (موزامبيق): قال إن على المجتمع الدولي، مستلهما ومسترشدا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تكثيف جهوده لإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله، ومن ثم إيجاد الظروف الملائمة لرفاه البشرية وضمان ألا يتخلف أحد من الركب.

٥٢ - واستطرد قائلا، متحدثا عن الشرق الأوسط، إن التوسع المؤسف في إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين يبرز ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في تلك المنطقة أيضا. وفي أفريقيا، يبقى عدم إحراز تقدم في إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية أمرا يبعث على القلق الشديد. ويتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤوليته من خلال متابعة القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، ومن خلال التعاون مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية. وأعرب عن ترحيب موزامبيق بإعادة قبول المغرب في أسرة الاتحاد الأفريقي، مع الفهم بأن ذلك سيشكل خطوة إضافية تجاه تقرير المصير لشعب الإقليم. وأضاف قائلا بأن إجراء استفتاء على المسألة سيكون مؤكدا وسيلة لتحقيق حل سلمي ودائم. واختتم بالقول، بأن إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة، الموقع في أوائل عام ٢٠١٧، وتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام

للصحراء الغربية، يشكلان خطوتين أخريين تجاه تحقيق تسوية للنزاع.

٥٣ - **السيد نياغو** (أوغندا): قال، إنه لزام على الأمم المتحدة مساعدة الشعوب التي لا تزال تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الحصول على حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لما تنص عليه مبادئ الميثاق. وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، فإن مسألة الصحراء الغربية تظل مسالة احتلال وحالة تتطلب إنهاء الاستعمار. وأشار إلى أن أوغندا، ممتثلة لما ينص عليه الميثاق والوثائق المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والهيئة التي خلفتها، تلتزم بإجراء استفتاء حر ونزيه لتقرير مستقبل الشعب الصحراوي. وأضاف أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تشعر بمسؤولية خاصة تجاه إنهاء جميع مظاهر الاستعمار في قارتها.

٥٤ - ومضى قائلا، إن إعادة قبول المملكة المغربية مؤخرا في الاتحاد الأفريقي يشكل فرصة لإيجاد حل نهائي لمسألة إنهاء استعمار الصحراء الغربية، وذلك بامتثال المغرب الكامل لالتزاماته بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وأشار إلى أن مجلس الأمن قد دعا، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، إلى إعادة إطلاق العملية السياسية بروح دينامية جديدة. وبيّن أن لأوغندا توقعات كبيرة من المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية، ويحدوها الأمل في إيجاد حل سياسي مقبول لدى الجميع لمسألة الصحراء الغربية، وذلك بالتزام المغرب والشعب الصحراوي، ممثلا من الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بالعمل معه. وينبغي للمبعوث الشخصي، على سبيل الاستعجال، وضع جدول زمني محدد للمفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب. واختتم بالقول ، إن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة. ومن شأن الإبقاء عليه أن يسفر عن آثار بالغة الضرر للشعب الصحراوي، والمنطقة، والقارة الأفريقية، والعالم. ويجب على اللجنة ألا تسمح لذلك بالحدوث.

٥٥ - **السيد ريتشاردسون** (سانت لوسيا): قال، معربا عن تضامنه مع الأقاليم العديدة غير المستقلة وجزر البحر الكاريبي التي دمرتها الأعاصير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وكذلك مع شعب المكسيك إثر الزلازل التي شهدتها مؤخرا، إن الأقاليم تحتاج إلى المساعدة الخارجية في مهمة إعادة الإعمار الهائلة. وأضاف قائلا، إن الأقاليم باعتبارها أعضاء منتسبين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ستستفيد من منهجية اللجنة لتقييم الكوارث، وذلك في تقدير الآثار التي خلفتها الأعاصير؛ وينبغي مساعدتها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٥٦ - واسترسل قائلا، إن الوعد بإنهاء الاستعمار يظل وعدا غير منجز، لا سيما بالنسبة للأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وسيتم الدفع قدما بشكل كبير بعمل اللجنة من خلال المتابعة السليمة للإجراءات التي دعت إليها قرارات الجمعية العامة، وإعلانات وبرامج العمل، للدفع بمسيرة إنهاء الاستعمار. وقال إن وفد بلاده يحث الأمين العام على تحديد الأسباب وراء عدم الإنجاز، واتخاذ التدابير الملائمة للدفع قدما بالعملية.

٥٧ - وأضاف قائلا، إن تقرير المصير قد اعترف به لأمد طويل باعتباره حقا إنسانيا أساسيا. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالإصلاحات الدستورية الداخلية التي يتم القيام بها في بعض الأقاليم، فإنها لا تشكل بديلا عن عملية شرعية فعلية لتقرير المصير تفضي إلى إنهاء الاستعمار، واختيار أحد البدائل لنيل المساواة السياسية، وهي تحديدا الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو الاندماج مع دولة مستقلة.

٥٨ - وأشار إلى أن إدماج الأقاليم الكاريبية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عدد من المؤسسات الإقليمية دليل على

الروابط القوية التي تجمع شعوب المنطقة، بصرف النظر عن المركز السياسي. وأردف قائلا، إن وفد بلاده سيعمل جاهدا لضمان أن هذه الأقاليم، وغيرها في نفس الوضع، سيحقق القدر الكامل من الحكم الذاتي.

٥٩ - وقال، إن مسألة الصحراء الغربية تظل بندا مهما على جدول أعمال اللجنة. وأعرب عن تطلع وفد بلاده إلى استئناف مثمر للمفاوضات بين الأطراف تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام. ونظرا للطبيعة الإقليمية للنزاع، يمكن للبلدان المجاورة تقديم مساهمات في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة.

٦٠ - وذكر أن سانت لوسيا ستواصل معالجة التحديات التي تنطوي عليها الدينامية الاستعمارية المعاصرة، كما ستستمر في بذل جهودها، من خلال عضويتها في المؤسسات الإقليمية، واللجنة الخاصة، وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة ذات العلاقة، والأمانة العامة للأمم المتحدة، من أجل تحقيق إنهاء الاستعمار لشعوب الأقاليم المتبقية.

٦١ - **السيد ماووبي** (ليسوتو): قال، إنه في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة معالجتها للاستعمار في القرن الحادي والعشرين، يتعين على جميع الأمم المحبة للحرية والسلام تكثيف جهودها لتمكين الأقاليم المستعمرة المتبقية من تحديد مصائرها، دونما أي مزيد من الإبطاء. وأعرب عن ضرورة توفر تعددية أطراف بنّاءة، وأن على الدول الإمبريالية الأعضاء في المنظمة الامتثال لمبادئ الميثاق بشأن الحل السلمي للنزاعات، وتقرير المصير، وحقوق الإنسان، ولا بد من إشراك المجتمع الدولي للدول الاستعمارية في مفاوضات صادقة وأمينة.

٦٢ - وقال، إن ليسوتو تعرب عن دعمها المتسق مجددا للصحراء الغربية في نضالها من أجل تحقيق المصير. وأردف بالقول إن شعب الإقليم يتطلع إلى السلام والحرية والحق في تقرير مصيره. ويتعين على الأطراف في النزاع الدخول ، بإرادة سياسية مجددة، في مفاوضات صادقة وغير مشروطة لتمهيد الطريق نحو إنهاء الاستعمار، والسلام، والاستقرار. وأضاف أن الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثة الشخصي لإيجاد حل عادل ومقبول لدى الجميع يفضي إلى تقرير المصير تستحق التشجيع. وسيظل إنكار الحق الأساسي لأي شعب مستعمر في تقرير المصير مصدر نزاع حتى يتحقق نيل الاستقلال. ومن ثم، يجب بذلك كل الجهود لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن إنهاء الاستعمار.

٦٣ - **السيد ديالو** (غينيا): قال، إن مسألة الصحراء الغربية يجب حلها من خلال الحوار السياسي وروح التنازل البناءة، وفقا لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عن تأييد غينيا لإعادة إطلاق عملية التفاوض، على النحو المبين في تقرير الأمين العام S/2017/307، وقرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧)، بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول لدى الجميع، يقوم على الواقعية وروح التنازل، مع قيام المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام بدور الميسّر.

٦٤ - وأردف بالقول، إن غينيا تنظر ، من ناحية أخرى، بقلق إلى تدهور الأوضاع المعيشية للاجئين الصحراويين في مخيم تندوف. ويجب تسجيل سكان المخيمات لكي يتسنى تقديم الخدمات لهم بالشكل المناسب.

٦٥ - وأضاف قائلا، إن مبادرة الحكم الذاتي لعام ٢٠٠٧ التي تقدم بها المغرب، والتي وصفها مجلس الأمن بأنها مبادرة تتسم بالجدية والمصداقية للمضي قدما، قد وضعت الأسس للاستقلال الذاتي لإقليم الصحراء، داخل المغرب، من خلال إنشاء أجهزة تنفيذية، وتشريعية، وقضائية كفؤة، وتنظيم انتخابات شفافة على صعيد المجتمعات المحلية، والصعيد الإقليمي، تمكن بفضلها المواطنون الصحراويون المحليون من تبؤ مناصب قيادية على مستوى الإقليم. ونوه بأن الحكومة المغربية قد أطلقت أيضا برنامج تنمية طموح سيفيد المنطقة. وأعرب

عن اعتقاد غينيا بأن مبادرة الحكم الذاتي المغربية تتسق مع مبدأ حل النزاعات من خلال الحلول السياسية التفاوضية، وهي إطار العمل الوحيد الذي يقدم حلا وسطا للنزاع.

٦٦ - **السيد نتونغا** (زمبابوي): قال، إن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مركز بلاده بالمشاركة في استفتاء على تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو حق غير قابل للتصرف. وأضاف قائلا، إنه بعد ٤١ عاما من الحياة في المخيمات، يتطلع جيل من المواطنين الصحراويين الذين ولدوا في المنفى، وأطفالهم، الذين غدوا راشدين، إلى المجتمع الدولي لتسهيل عودتهم إلى بلادهم حتى يتمكنوا هم أيضا من إسماع أصواتهم. ويرى وفد بلاده بأن مجلس الأمن في قراره ٢٣٥١ (٢٠١٧)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة، قد بيّن بجلاء أن الهدف المرجو هو تقرير المصير من خلال استفتاء؛ وأن الأمين العام قد أكد أيضا الحاجة إلى تجديد مفاوضات السلام تحقيقا لنفس الغرض. واعتبر المتكلم أنه يتعين بإلحاح أن يتعاون الطرفان المتنازعان تعاونا تاما مع المبعوث الخاص الجديد للأمين العام، وأن يتفاوضا من غير شروط مسبقة وبحسن نية لتمكين شعب الإقليم من اختيار مستقبله السياسي بحرية.

٦٧ - واستطرد بالقول، إن على الطرفين، واضعين في اعتبارهما دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للطرفين إلى الدخول فورا في محادثات مباشرة وجادة، دونما أية شروط مسبقة، للتغلب على المأزق الحالي في نزاع الصحراء الغربية، التعاون مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية، الذي منح صلاحية تسهيل المحادثات بين هاتين الدولتين العضوين في الاتحاد الأفريقي، ولحشد الجهود الأفريقية في الأمم المتحدة لحل المسألة.

٦٨ - وأضاف قائلا، إن وفد بلاده قد استرعى الانتباه إلى قرار اتخذته جمعية الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يحث على ضرورة إرجاع المهام الكاملة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية فيما يخص الاستفتاء، وإثارة المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الصحراء الغربية. وأشار إلى صدور حكم، في هذا الصدد، عام ٢٠١٦ من محكمة العدل للاتحاد الأوروبي، مؤيد للمركز القانوني المقرر منذ فترة طويلة للصحراء الغربية باعتبارها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي مستقل عن المغرب، ينص على أن اتفاقات التجارة التي تنظم تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تنطبق بشكل حصري على الأراضي الواقعة داخل الحدود المعترف بها دوليا للمغرب، وتستثني الإقليم. واختتم بالقول، بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل جاهدة لضمان التوصل إلى حل سلمي لمسألة الصحراء الغربية.

٦٩ - **السيدة غريغنون** (كينيا): قالت، مرحبة بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار (A/72/23)، إنها تأمل بأن يتم تنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة لتسريع وتيرة تحرير الشعوب التي لا تزال ترسف في قيد العيش تحت الحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي. وأردفت قائلة، إن الكفاح الطويل الذي خاضته بلادها من أجل التحرير الوطني هو الذي يرشد نهج سياستها الخارجية، ويربط دونما فصل بين الاستقلال الوطني والعدالة، وتحقيق الحرية بمفهومها الأوسع، والتراث المشترك للبشرية. واستطردت بالقول، إن جميع الخيارات لتقرير المصير هي خيارات صالحة، شريطة أنها تتفق مع الرغبات التي تعرب عنها بمحض حريتها الشعوب المعنية، وتمتثل للمبادئ المحددة بوضوح للجمعية العامة. وأضافت قائلة بأن تحقيق إنهاء الاستعمار بشكل نهائي في أفريقيا، وغيرها من المناطق، مسألة ذات أولوية، إذ أن الاستعمار، وهو الأثر المشين الباقي من حقبة مضت، ينتهك الديمقراطية والحرية، ويعوق التنمية الاقتصادية والثقافية المستدامة.

٧٠ - ومضت قائلة، إن الاتحاد الأفريقي قد أعرب بوضوح عن موقفه تجاه تقرير المصير لشعبي الصحراء الغربية وجزر شاغوس في المحيط الهندي. وأضافت قائلة إن السبب وراء بقاء الصحراء الغربية مستعمرة يعود إلى أنها غنية بالثروات الطبيعية. وهذا هو السبب الوحيد وراء إخفاق جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم، إذ أن القرار بإنهاء استعمار الإقليم قد اتخذ منذ أربعة وخمسين عاما. وإن المأزق الحالي في مفاوضات السلام يزيد فقط من أوجه التوتر، ويقوض الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل في أفريقيا. واستطردت تقول بأن المبادرات الحالية للأمين العام، وتعيين مبعوثه الشخصي الجديد، ينبغي لها أن تنشط العملية السياسية، وتحفز الأطراف للعمل بروح تتسم بالثقة والقبول بتقديم تنازلات من أجل مصلحة شعب الصحراء الغربية. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منح دعمهما الكامل أيضا للجهود الأفريقية الرامية للتغلب على العوائق الحالية. واختتمت بالقول، إن المغرب والجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية كليهما عضو في الاتحاد الأفريقي، وعليهما الانخراط بشكل جدي في محادثات مباشرة، دون شروط مسبقة، بتسهيل من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي للصحراء الغربية.

٧١ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال، إن إخضاع الشعوب للهيمنة، والاستغلال من قوى أجنبية، يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويخالف ميثاق الأمم المتحدة وروح العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، كما إنه يقوض السلم والأمن الدوليين. وأضاف قائلا، إن دستور بنغلاديش يدعم صراحة الشعوب المضطهدة في كامل أنحاء العالم، التي تخوض نضالا عادلا ضد الإمبريالية والاستعمار أو العنصرية. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل بذل جهودها من أجل الأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧٢ - ومضى قائلا، إن الدول القائمة بالإدارة ملزمة بتعزيز الدفع قدما بالشعوب الواقعة تحت حكمها، والتعاون مع اللجنة الخاصة في عملها، وتسهيل قيام اللجنة الخاصة ببعثات وزيارة للأقاليم، متى تسنى ذلك. واستطرد مشيرا إلى أن الدول القائمة بالإدارة يتوقع منها أيضا أن تضع برامج عمل محددة زمنيا، ومفصلة بحسب احتياجات الأقاليم التابعة لها، والتقيد بواجباتها فيما يخص تقديم التقارير.

٧٣ - وقال، إن الالتزام المشترك بألا يتخلف أحد عن الركب الذي أكدته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يدعو إلى قيام الأمم المتحدة بجهود متواصلة وذات مغزى تصديا للتحديات التي تجابهها شعوب الأقاليم في سعيها نحو التقدم على الصعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية. ومن الجدير بالثناء بوجه خاص الكرم الذي أبدته الدول الأعضاء التي قدمت منحا دراسية وتدريبية للطلبة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧٤ - **السيد كوروما** (سيراليون): قال، إن حق تقرير المصير هو حق غير قابل للتصرف للشعوب في جميع أنحاء العالم،بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو حجم أراضي أوطانهم. وأضاف قائلا، إن مبدأ تقرير المصير، بالنسبة للأقاليم السبعة عشر المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ينبغي تطبيقه على أساس كل حالة على حدة. وعلى الدول القائمة بالإدارة العمل بشكل وثيق مع اللجنة الخاصة في جو من الثقة والاحترام المتبادلين. واستطرد بالقول، إن بعثات الزيارة التي تقوم بها اللجنة الخاصة في الأقاليم للحصول على معلومات بشكل مباشر عن الأوضاع الفعلية ميدانيا تتيح فرصة للتفاعل مع أصحاب المصلحة، وتقديم تقارير غير منحازة ودقيقة للدول الأعضاء.

٧٥ - وأعرب عن تأييد سيراليون الكامل للعملية السياسية المجددة في الصحراء الغربية، مضيفا بأن سيراليون تشعر

بالارتياح بوجه خاص إزاء خطط المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام لزيارة الإقليم، والاستعداد الذي أبداه المغرب لدعم تلك البعثة بشكل كامل، في حدود البارامترات التي وضعها مجلس الأمن.

٧٦ - ومضى قائلا، إن سيراليون تشاطر شعب كاليدونيا الجديدة تطلعاته، وهو يستعد للتصويت في الاستفتاء الذي سيجري في عام ٢٠١٨، وتحييه لاعتناقه للسلام، وإبدائه للتسامح تجاه بعضه بعضا. وقد نفذت حكومة فرنسا باقتدار اتفاق نوميا، ونقل المهام تدريجيا إلى الحكومة الإقليمية. وأضاف قائلا، إن المشاكل المتعلقة بقوائم الانتخابات يجب تسويتها بشكل ودي قبل إجراء الاستفتاء. وناشد شعب كاليدونيا الجديدة مواصلة الاتسام بالهدوء، والامتثال للقانون، ومعالجة المظالم من خلال القنوات القانونية.

٧٧ - وقال، إن شعب جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجميع أمم العالم المحبة للسلام، تود التوصل إلى حل دائم وسلمي بشأن الإقليم. وأضاف قائلا، إنه لا يمكن حل المشكلة إلا من خلال تسوية سياسية عبر التفاوض. ومن ثم، نحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات التي ستفضي إلى حل نهائي. واختتم بالقول، إن من حق شعوب الجزر المتنازع عليها العيش في جو يسوده السلام والهدوء، وخال من الخوف، والسعي إلى تحقيق طموحاتهم من أجل تحسين مجتمعاتهم.

٧٨ - **السيدة عبد الله** (اليمن): قالت، إن بلادها قد رفضت دوما الهيمنة والاستعمار، وآمنت بكرامة البشر، والديمقراطية، وبإيجاد بيئة مواتية للعلاقات السلمية القائمة على المساواة لجميع الشعوب، والحق في تقرير المصير. وأضافت تقول بأن ضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للجميع مسألة يجب التمسك بها دونما تمييز على أساس الإثنية والعرق أو الدين أو اللغة.

٧٩ - وأعربت عن دعم اليمن لطموحات تلك الأقاليم التي لا تزال تسعى إلى تحقيق الاستقلال، وأثنت على جهود اللجنة الخاصة لما قامت به من عمل في ذلك الصدد. وقالت، إن الاستعمار عقبة تقف في طريق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. كما أنه يخالف مبادئ الأمم المتحدة. وأن لجميع الشعوب الحق في التعبير عن إرادتها السيادية، وضمان سلامتها الإقليمية، والعمل على إنهاء الاستعمار.

٨٠ - وأعربت عن دعم وفد بلادها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للتوصل إلى تسوية للنزاع في الصحراء الغربية. وأشارت إلى وجوب تنفيذ قرارات مجلس الأمن مضيفة أن المغرب يستحق الدعم لما يبذله من جهود لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

٨١ - واختتمت بالقول، إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأنشطة إسرائيل الاستيطانية، هما مصدر للنزاع في المنطقة العربية، ولا بد من حل عادل يضمن إنشاء دولة فلسطينية، تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وبذلك تنتهي معاناة الشعب الفلسطيني.

البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد

٨٢ - **السيدة هورموزيوس** (المملكة المتحدة): قالت، ردا على بيان أدلى به ممثل إسبانيا فيما يخص جبل طارق في الجلسة الثالثة للجنة، بأن حكومة بلادها تتمتع بالسيادة على جبل طارق، والمياه المحيطة به، وإن جبل طارق، باعتباره إقليما منفصلا، معترفا به من الأمم المتحدة، ومدرجا منذ عام ١٩٤٦ على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأضافت قائلة، إن شعب جبل طارق يتمتع بحق تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، الذي تم إقراره من خلال استفتاء، على قيام علاقة جديدة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وتوجد ديمقراطية برلمانية نشطة في جبل

طارق، هي من اختياره، ويمارس الإقليم مسؤولياته عن جميع المسائل، باستثناء الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي. واستطردت قائلة، إن موقف حكومة بلادها لا يزال يتمثل في أن أسس علاقاتهما الدستورية هي أسس صحيحة، على الرغم من أنها تبقى منفتحة إزاء الدخول في حوار بشأن المقترحات المطروحة من جبل طارق. وأوضحت أن حكومة بلادها، إذ ترفض الادعاءات بأن المملكة المتحدة تحتل البرزخ والمياه المحيطة به بصفة غير قانونية، تشير إلى أنه بموجب القانون الدولي، على النحو المقرر في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية تتبع السيادة على الأرض. ومن ثم، يترتب حتما أن الدولة التي تملك السيادة على الأرض، كما في حالة المملكة المتحدة، هي أيضا ذات السيادة على المياه الإقليمية. وأردفت بالقول، إن حكومة جبل طارق تتمتع بالمسؤولية عن جباية الضرائب، ولديها نظام ضريبي عادل ومنفتح. وفيما يخص المسائل المالية، والضريبية، وغسيل الأموال، يمتثل جبل طارق لجميع الأوامر التوجيهية المطبقة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ويتقاسم المعلومات بشكل منتظم وتلقائي مع جميع الأعضاء الآخرين في مجموعة إغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وذكرت أن المفوضية الأوروبية قد اعترفت بالالتزام الذي اتخذته حكومة جبل طارق بمعالجة تهريب السجائر بين جبل طارق وإسبانيا، وكذلك الخطوات المهمة التي قد قطعتها فعلا في هذا الصدد. ولقد أوضحت حكومة جبل طارق مرارا رغبتها في العمل بشكل أوثق وأكثر مباشرة مع نظرائها الأسبان لمعالجة هذه المسألة.

٨٣ - وردا على بيانات أدلى بها آنفا ممثلو بيرو، والمكسيك، وهندوراس، والصين، في نفس هذه الجلسة، بشأن جزر فوكلاند، أعربت مجددا عن أن حكومة المملكة المتحدة لا يساورها أدنى شك بخصوص سيادتها على جزر فوكلاند، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. كما لا يخالجها شك في حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، على النحو المذكور في ميثاق الأمم المتحدة، وفي المادة ١ من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، اللذين قرر بموجبهما سكان جزر فوكلاند بحرية مركزهم السياسي، والسعي بحرية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

٨٤ - **السيد مازيو** (الأرجنتين): قال، ردا على ملاحظات ممثل المملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، إن هذه الجزر تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين الوطنية، مضيفا أن المملكة المتحدة قد احتلت هذه الجزر بشكل غير قانوني، وهي تشكل موضوعا لنزاع سيادي، قد اعترفت به عدد من المنظمات الدولية. وأردف قائلا، إن ذلك الاحتلال غير القانوني قد دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (الدورة العشرون)، وتسعة قرارات لاحقة، اعترفت جميعها بوجود نزاع سيادي على جزر مالفيناس، ودعت الحكومتين إلى استئناف المفاوضات بغية الوصول إلى يجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وبيّن أن اللجنة الخاصة، من جانبها، قد اتخذت مرارا قرارات، بنفس المحتوى، وأحدثها القرار المعروض حاليا أمام اللجنة، مردفا أن الجمعية لعامة لمنظمة الدول الأمريكية، تعتمد كل سنة بيانا جديدا بشأن المسألة بصيغ مشابهة.

٨٥ - ومضى قائلا، إن مبدأ تقرير مصير الشعوب - وهو العنصر الوحيد الذي يقوم عليه موقف المملكة المتحدة - لا ينطبق قطعا وبشكل كامل على هذه الحالة، وليس له أساس يقوم عليه فيما يخص النزاع السيادي بين البلدين، المتعلق بجزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. واختتم قائلا، إن مصالح سكان

هذه الجزر وأنماط حياتهم تشملها بصفة كافية قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودستور جمهورية الأرجنتين.

٨٦ - **السيدة بيدروس كاريتيرو** (إسبانيا): قالت، ردا على ممثلة المملكة المتحدة بشأن جبل طارق، إن إسبانيا قد تنازلت عن صخرة جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوتريخت في عام ١٧١٣، ولكن ذلك التنازل شمل فقط مدينة جبل طارق، وقلعتها، بالإضافة إلى مينائها، وتحصيناتها، وحصونها، لكنه لم يشمل أية سيادة إقليمية. وعقد التنازل واضح تماما في هذا الصدد. وأردفت قائلة، إن المياه تظل تحت السيادة الأسبانية، إذ لم يتم التنازل عنها بموجب المعاهدة، أو في أي وقت آخر. ولقد احتلت المملكة المتحدة، متجاهلة شروط المعاهدة، بصفة غير قانونية البرزخ الرابط بين جبل طارق وشبه الجزيرة الأيبيرية. وأنشأت المملكة المتحدة السياج في عام ١٩٠٩.

٨٧ - واستطردت قائلة، إنه لا توجد أية اتفاقات بشأن المسائل المالية بين جبل طارق وأي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يمكن لإسبانيا أن تقبل بها كعضو في الاتحاد. وفضلا عن ذلك، ينبغي التذكير بأن ما يسمى بممارسة الحكم الذاتي، أو الاستفتاء الذي شارك فيه مواطنو جبل طارق في عام ١٩٦٧، قد أجرته الدولة القائمة بالإدارة، وقد أدانته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥٣ (الدورة الثانية والعشرون) باعتباره مخالفا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٣١ (الدورة الحادية والعشرون). ووجهة نظر الأمم المتحدة والجمعية العامة بشأن هذه النقطة واضحة تماما.

٨٨ - وذكّرت في معرض ردها على ادعاءات معينة سيقت في جلسة سابقة بأن إسبانيا هي دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون، وأن الدستور لا يقر الحق في التحريض من جانب أجزاء من البلاد لم تكن مستعمرات، ولكنها، في العديد من الحالات، تتكون من مجتمعات محلية تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي. وأشارت إلى أن ملك إسبانيا، والسلطات الأسبانية، قد رفضت الاستفتاء الزائف الذي أجري في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في كاتالونيا، باعتباره غير قانوني. وأضافت قائلة، إن إسبانيا قد وفرت الحماية لحقوق جميع مواطنيها، سواء أكانوا مؤيدين أم مناهضين للاستقلال. ولقد تصرفت الشرطة الأسبانية، كما تصرف الحرس الوطني المدني، وفقا لما صدر إليهما من أوامر من القضاة والمحاكم. وأوضحت بأن القوة قد استخدمت فقط ردا على العنف أو المقاومة العنيفة لإجراءات الشرطة. واختتمت بالقول، إنه إذا ما حدثت تجاوزات، فإن القضاة والمحاكم، وهي جهات مستقلة في إسبانيا، يتعين عليها تحديد الأمر بعد تقديم شكوى. وفي دولة يحكمها القانون، لا يمكن للمخالفات أن تحدث بمنجىً من العقاب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.